

## اتفاقية الذخائر العنقودية

## الاجتماع السابع للدول الأطراف

جنيف، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧

البند ٨(هـ) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض حالة وسير عمل الاتفاقية ومسائل أخرى مهمة لتحقيق غايات الاتفاقية  
التعاون والمساعدة الدوليان

## التحالفات القطرية لتشجيع تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية

## مقدم من رئيس الاجتماع السابع للدول الأطراف

١- تعلن المادة ٦-١ من اتفاقية الذخائر العنقودية أنه "يحق لكل دولة طرف، في وفائها بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية، أن تلتزم وتتلقى المساعدة". لذا، فإن التعاون والمساعدة ضروريان لتنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية تنفيذاً كاملاً. وإذ لا تختص اتفاقية الذخائر العنقودية بألية تنفيذ لمساعدة البلدان المحتاجة إلى المساعدة في تنفيذ التزاماتها التعاقدية، فقد أطلقت الرئاسة بمعية الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية/الائتلاف المناهض للذخائر العنقودية مبادرة تقوم على اتباع نهج خاص بكل بلد. وهذا النهج الإفرادي المسمى "التحالفات القطرية" يعزز على وجه التحديد تدمير وإزالة الذخائر العنقودية في الدول الأطراف المتضررة بصفة خاصة ويسر كذلك تحسين المساعدة المقدمة إلى ضحايا الذخائر العنقودية. والهدف من فكرة التحالف القطري هو دعم تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً شاملاً بواسطة التعاون الشامل. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون جميع البلدان قادرة على المساهمة في التحالفات باعتبارها وسيلة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية. وهكذا تدعم التحالفات عمل المنسقين المعنيين بالتعاون والمساعدة الدوليين لتيسير إقامة تعاون أوثق وأصوب بين الدول المانحة والدول المتلقية.

٢- ويمكن في الأجل الطويل أن تستخدم الدول غير الأطراف هذه الفكرة أو أن تُستخدم في سياق جامع بين الاتفاقيات (إلى جانب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد أو البروتوكول الخامس لاتفاقية الأسلحة التقليدية) بوصفها نهجاً منسقاً بشأن تدمير وإزالة (بما في ذلك مسح وتأمين المناطق الملوثة) الذخائر العنقودية وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب. وقد يجعل تطبيقها الدول غير الأطراف في وضع أفضل للانضمام إلى الاتفاقية ومن ثم يعزز عالميتها.



٣- وتشدد الفكرة على أهمية السيطرة الوطنية بوصفها المفتاح لنجاح تحالف قطري، ما يقتضي أن تكون أهداف التعاون واضحة ومبينة في وثيقة استراتيجية وطنية تكون الوثيقة التوجيهية للشراكات المعقودة.

٤- وينبغي أن يكون التحالف القطري خاصاً ببلد معين ليعالج التحديات الخاصة بذلك البلد المتضرر. وفي هذا السياق، يبدو أن فكرة إقامة "تحالفات قطرية" (أي ذات تركيز قطري) بوصفها وسيلة لتعزيز التعاون الدولي ومن ثم تشجيع تنفيذ اتفاقية الذخائر العنقودية تنطوي على إمكانيات كبيرة. وفي هذا الإطار غير الرسمي، سيكون من بين الجهات الفاعلة المعنية بهذا التحالف ممثلون للبلد المتضرر، ودول مانحة، ومنظمات دولية كلجنة الصليب الأحمر الدولية، وجهات عاملة في الميدان، وخبراء مختصون آخرون مثل مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام.

٥- ومن حيث المبدأ، سينسق البلد المتضرر التحالف القطري بالتعاون مع بلد مانح (أو البلدان الرائدة) بغية تشجيع اتباع نهج أكثر شمولاً في التصدي للتحديات الخاصة بالبلد. ويشدد التحالف القطري على الحاجة إلى تنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة خاصة في حالة الدول المانحة الصغيرة التي سيصعب عليها الوفاء بمتطلبات الرصد. ومن الأهمية بمكان أن تيسر قنوات التمويل المستخدمة تعاوناً أكثر فعالية وتوفر فهماً واضحاً لكيفية تنفيذ التحالف.

٦- وفي إطار لجنة تنسيق اتفاقية الذخائر العنقودية، سيندرج ذلك بوجه خاص في نطاق المجالات المواضيعية التالية:

- العالمية؛
- إزالة الذخائر العنقودية والتثقيف في مجال الحد من المخاطر؛
- تدمير المخزونات؛
- التعاون والمساعدة الدوليان؛
- تدابير التنفيذ الوطنية.

٧- وينبغي التشديد على أن هذا النهج ينبغي ألا يكرر الأنشطة/البرامج الثنائية أو المتعددة الأطراف أو الدولية القائمة لتدمير وإزالة الذخائر العنقودية بصورة عامة، بل أن ينسق هذه الأنشطة بالتركيز على بلدان متضررة بعينها.

٨- وسعيًا إلى بلورة الفكرة وترويجها، نظمت الرئاسة عدداً من الاجتماعات غير الرسمية والحلقات الدراسية في مناطق شديدة التلوث بالذخائر العنقودية (جنوب شرق آسيا وجنوب شرق أوروبا). وتوحي الاجتماعات المعقودان في بانكوك (آذار/مارس ٢٠١٧، بتمويل من الاتحاد الأوروبي) وفي زغرب/المركز الإقليمي للمساعدة على التحقق من تحديد الأسلحة وتنفيذه (حزيران/يونيه ٢٠١٧، بتمويل من الرئاسة) اختبار جدوى الفكرة وجاذبيتها في سياق واقعي، وضمّ من يهيمه الأمر من الدول المانحة والمنظمات الدولية والجهات العاملة في الميدان والخبراء المعنيين الآخرين. وأدى الاجتماعات خاصة إلى تحديد ما يلي:

- التحديات الملموسة في مجال إزالة الذخائر العنقودية وتدمير مخزونها؛
- الأنشطة/البرامج الممكنة للتغلب على هذه التحديات؛

• تحالفات الجهات الفاعلة لمساعدة البلدان المتضررة في تنفيذ هذه الأنشطة/البرامج.

٩- كذلك روج المنسقان المعنيان بالتعاون والمساعدة الدوليين (أستراليا والعراق) بنشاط لفكرة التحالفات القطرية خلال اجتماع ما بين دورتي اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وذلك بتنظيم جلسة مغلقة مخصصة غير رسمية.

١٠- وبعد تنقيح هذه الفكرة في المرحلة الأولية، يمكن أن تحدد لجنة التنسيق بلداناً يمكن استهدافها، بما في ذلك الدولتان الطرفان، من أجل معالجة تحديات ملموسة مثل التلوث وتدمير المخزونات ومساعدة الضحايا. وقد أثبتت الحلقة الدراسية المعقودة في بانكوك بوضوح إمكانية إقامة هذه التحالفات في حالة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وكخطوة تالية، ستبحث الدولة المتضررة إلى جانب المنسقين المعنيين بالإزالة وبالتعاون والمساعدة الدوليين اقتراح تنظيم حلقة دراسية قطرية بغية زيادة تفعيل الفكرة باتباع نهج يراعي الاحتياجات.

١١- وبعد النجاح في تطبيق المبادرة في الدول الأطراف، يمكن أن تشمل التحالفات أيضاً الدول غير الأطراف الأكثر تضرراً، لا سيما تلك التي تعاني تلوثاً أعم وأكثر تعقيداً بالمتفجرات من مخلفات الحرب مثل فييت نام أو كمبوديا.